

مبادلة تستثمر 100 مليار دولار في أميركا وتتطلع إلى الصين

وكان الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة مبادلة خلدون خليفة المبارك أكد الشهر الماضي خلال منتدى في بكين بعنوان "الاقتصاد الجديد"، أن الصين باتت مكانا جذابا للمستثمرين الأجانب بفضل قيادة الأعمال التنافسية والصناعات التكنولوجية الواعدة.

وقال حينها، إن "التكنولوجيا والعلوم الحياتية والنقل قطاعات تجذب غالبية المستثمرين حول العالم. وأرى أن الصين أصبحت أكثر انفتاحا تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر". وأشار إلى أن القطاع الخاص في الصين والذي يقوده رواد أعمال موهوبون يدعم عملاقة تكنولوجيا استثنائية، بينهم تينسنت وعلي بابا.

وتستثمر مبادلة 15 مليار دولار في صندوق رؤية 1 التابع لسوق بنك، وقد أعلنت في الأونة الأخيرة عن خطط لاستثمار 250 مليون دولار من خلال صندوقين في شركات تكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



وليد المهيري

قطاع التكنولوجيا الصيني هو محط تركيز من مبادلة

وسيكون الصندوق الأول على شكل صناديق بقيمة 150 مليون دولار، والذي سيستثمر في الصناديق الملتزمة بدعم منصة التكنولوجيا العالمية هوب 71، التي تتخذ من أبوظبي مقرا لها.

وتتضمن من هذا البرنامج، أعلنت مبادلة للاستثمارات المالية التزامها بتمويل 3 شركات، وهي داتا كوليكيف وميدل إيست فينتشر بارتنرز، وغلوبال فينتشرز.

ويضم برنامج الاستثمار تخصيص صندوق بقيمة 100 مليون دولار للاستثمار المباشر في شركات تكنولوجيا ناشئة تدار من قبل مؤسساتها وملتزمة بالعمل من خلال منصة هوب 71.

وسيستثمر هذا الصندوق في شركات يقودها مؤسسوها، في قطاع المشاريع أو القطاع الاستهلاكي، ولديها منتجات قابلة للتسويق، ويطمح الصندوق إلى تمويل 15 شركة مختلفة.

وتتمتع مبادلة بخبرة استثمارية تزيد على عشر سنوات في قطاع التكنولوجيا، حيث استحوذت في عام 2007 على حصة كبيرة في شركة أدفانسد مايكرو ديفاييسز (إي.أم.دي).

وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك مبادلة غلوبال فاوندريز، الشركة المختصة في مجال أشباه الموصلات وشركة الباه للاتصالات الفضائية (الباه سات)، والتي تمتلك 3 أقمار اصطناعية.

أبوظبي - كشفت شركة مبادلة للاستثمار المملوكة لحكومة أبوظبي، عن مساعيها لتوسيع نطاق أعمالها في الصين خلال الفترة المقبلة بعد أن استثمرت المليارات من الدولارات في الولايات المتحدة.

وقال وليد المهيري نائب الرئيس التنفيذي للشركة خلال مؤتمر سولت المنعقد بأبوظبي أمس، إن "الشركة تستثمر 100 مليار دولار في الولايات المتحدة".

ويشكل هذا الرقم ما يزيد عن 40 بالمئة من محفظتها البالغة قيمتها حوالي 240 مليار دولار تقريبا.

وقال المهيري "ما يشي به ذلك هو أن معادلة المخاطرة والعائد من وجهة نظرنا ناجحة في الولايات المتحدة"، مؤكدا أن أغلب الاستثمارات مباشرة مع استثمار نسبة صغيرة بشكل غير مباشر من خلال صناديق.

وأشار إلى أن الجزء المتبقي من المحفظة مقسم بشكل شبه متساو بين ثلاث مناطق، وهي الإمارات وأوروبا وآسيا.

وقال المهيري، إن مبادلة استثمرت بالصين ملياري دولار في 15 أو 16 قطاعا من صندوق الإمارات الصين التابعة لها والذي يبلغ حجمه 10 مليارات دولار، وقد تزيد الاستثمارات في البر الرئيسي الصيني.

وأطلقت منتجات وخدمات مالية مبتكرة، من بينها الخدمات المصرفية للشركات وتمويل التجارة الدولية وتمويل المشاريع والتمويل المهيكلي، إضافة إلى خدمات أسواق رأس المال والقروض المجمع ومنتجات الخزنة والصيرفة الإسلامية.

ويقدم أيضا خدمات التجزئة المصرفية من خلال شبكة فروعها في كل من الأردن ومصر وتونس والجزائر. كما أن البنك هو شركة مساهمة عامة مسجلة في بورصة البحرين ويساهم فيها أكثر من 1300 مساهم. ويعد مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاستثمار في الكويت المساهمين الرئيسيين. وتسعى المؤسسة العربية المصرفية إلى تطبيق رؤيتها القائمة على الإبداع والابتكار في خدماتها بطويع كل السبل والوسائل المستجدة والمستحدثة كالتحول الرقمي، بما يمنحها المزيد من النجاعة والريادة في هذا المجال.

ويعد بنك "أي.بي.سي" من المصارف الرائدة في المنطقة العربية، ويشغل من خلال شبكته المصرفية المنتشرة في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب أوروبا وآسيا والولايات المتحدة والبرازيل.

ويوفر المصرف الإدارة الناجحة لأموال العملاء ويتولى تمويل الاستثمارات وتحقيق الاستفادة القصوى من رؤوس أموال العملاء وضمان الالتزامات.

المؤسسة العربية المصرفية «أي.بي.سي» تطلق أول فرع رقمي في تونس

رهان على الآفاق الإلكترونية لتطوير الخدمات المالية



رهان على مواكبة التكنولوجيات الرقمية

أكثر من 25 عاما، وتنتشر فروعها في عدة مناطق عربية، على غرار الإمارات ولبنان والعراق ومصر، وغيرها. وأكد عضو مجلس الإدارة ببنك "أي.بي.سي" بتونس أسامة الزناتي أن "المؤسسة العربية المصرفية أثبتت على السواء توجهها نحو الرقمنة بإطلاقها أول تطبيق رقمي تحت اسم "إلى" يمكن تنزيله من خلال متجر التطبيقات بالهواتف الذكية.

وذكر أنه تم إطلاق التطبيق الرقمي في البحرين منذ أسبوعين في انتظار تعميمه في المرحلة القادمة وإطلاقه في الأردن ومصر وتونس.

وأوضح الزناتي أن تطبيق "إلى" الرقمي هو عبارة عن انموذج رقمي لمستقبل بنك "أي.بي.سي"، الذي يعمل على مواكبة التحولات التكنولوجية بهدف التخلص من المتاعب المرافقة لعملية النقل للبنوك والانتظار المطول أمام نوافذها.

وتابع أن هذه الخدمات الرقمية موجهة أساسا للأجيال الجديدة، وأن تطبيق "إلى" يتميز بتكلفة أقل مما يتيح للمصرف إعطاء حوافز أكثر ومردود أكبر للعملاء، حيث سيكون التطبيق هو العلامة الفارقة التي تحدد معايير اختيارهم لبنوكهم مستقبلا.

ويحرص البنك على تزويد عملائه بخبرات في مجال القروض التجارية وتمويل المشاريع والخزينة والعملاء الأجنبية.

بالمئة حتى يتمكّن العملاء من القيام بالعمليات المصرفية في كل مكان وزمان دون الحاجة إلى الوسائل التقليدية.

ورغم أهمية الفكرة فهي تصطدم بواقع القوانين في تونس التي لا تسمح بالقيام بكل الخدمات البنكية الدائمة حيث يشترط فتح الحساب المصرفي بطرق تقليدية والتوجه إلى نوافذ المصارف والوقوف أمام الطوابير.

وتدرك "أي.بي.سي" الفجوة الرقمية للخدمات البنكية والحاجة الماسة إلى تكييف التكنولوجيات بما يمنح المبادلات البنكية أكثر نجاعة وحرفية، وهو ما دفعها إلى الاستثمار فيها وأخذ زمام المبادرة في إطلاق الفرع المصرفي الرقمي الأول من نوعه.

وفي هذا السياق عبّر الكلي عن "أمله في أن تتطور القوانين بتونس وتواكب التطور الحاصل وتمكّن من فتح الحسابات المصرفية بصفة رقمية، ما من شأنه إضافة مزايا على الخدمات بالنسبة إلى العميل الذي سيكون بإمكانه القيام بخدماته من كل مكان وفي أي زمان".

وتعول المؤسسة العربية المصرفية على تنفيذ الحكومة التونسية لبرنامجها الذي كانت قد أطلقتته منذ سنوات في التوجه نحو رقمنة الإدارة، مما سيكفيها من تطبيق مشاريعها والقيام باستثمارات وإنجازات تتماشى مع ذلك التوجه. ويقدر حجم المعاملات السنوية للمؤسسة العربية المصرفية بنحو 20 مليون دولار وهي موجودة بتونس منذ

عززت المؤسسة العربية المصرفية رهانها على رقمنة الخدمات المصرفية بإطلاق أول بنك رقمي في تونس، بهدف توفير خدمات شاملة وتسهيل التعاملات المالية الإلكترونية وطى عهد الحاجة إلى الوقوف أمام طوابير أمام المؤسسات المصرفية.



سنا عدوني صحافية تونسية

تونس - اتخذت المؤسسة العربية المصرفية "أي.بي.سي" خطوة رائدة لتعزيز استراتيجيتها التي ترفع شعار الإبداع والحدائق بإطلاقها أول بنك رقمي في تونس في إطار خطط لتعميم هذا التحول لمواكبة التطور التكنولوجي، الذي بات محورا أساسيا في سياق تعزيز القدرة التنافسية للخدمات المصرفية.

وقال الرئيس المدير العام لفرع المؤسسة في تونس علي الكلي خلال حفل تدشين الفرع في نزل الالكو الذي واكبته العرب، إن "الهدف من افتتاح المصرف الرقمي في تونس هو مراقبة الزبائن وتحسينهم بالمواكبة الدائمة من خلال الفرع المتاح والمفتوح دائما دون أبواب طوال اليوم وتوفير كل الآلات الإلكترونية والحواسيب للقيام بالعمليات المصرفية".

وأضاف أن "هذه الفكرة تكمن في قيام العملاء بالعمليات المصرفية كلها بأنفسهم، حيث أن هذه التجربة في حال نجحت ستعتم بإطلاق نحو 18 فرعا مماثلا مع عدد من الموظفين لمساعدة الزبائن إذا اقتضت الحاجة".



علي الكلي

الفرع مفتوح للعملاء للقيام بالعمليات المصرفية بأنفسهم

وتتميز مقارنة شبكة فروع "أي.بي.سي" التي مقرها الرسمي في البحرين والمنتشرة في أغلب البلدان العربية، بالإبداع والنجاعة والجودة في الخدمات، وذلك بتكثيف الأساليب الرقمية لإضافة المزيد من المرونة والسهولة في الخدمات. وقال الكلي "نهدف على المدى القريب إلى إطلاق مصرف رقمي مئة

الاقتصاد البريطاني يفقد قوة الدفع مع اقتراب حسم ورطة البريكست

بنسبة 1.7 بالمائة في السابق قبل أن تتطور الأمور إلى هذه الوضعية. ويمثل ذلك أكبر خفض لتقديرات المركزي منذ الفترة التي تلت مباشرة الاستفتاء على الانفصال في صيف 2016، كما يضع المركزي على مسار تسجيل أضعف نمو اقتصادي في عشر سنوات منذ الأزمة المالية العالمية.

دون اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، في وقت تحذر فيه التقارير من انهيار واسع لجميع الأنشطة المتصلة بحياة الناس، مثل إمدادات الغذاء والدواء وصولا إلى حركة السفر.

واعاد المركزي النظر في توقعات النمو للعام الجاري والمقبل، إلى 1.2 بالمائة و1.5 بالمائة على التوالي، مقارنة

وأنا ليس لدي أدنى شك في أنهم سيفعلون هذا". وسئل عما إذا كان متأكدا من الوصول إلى اتفاق للتجارة، فاجاب قائلا "الاحتمال الذي تلمحون إليه هو ببساطة لن يحدث".

وخرج البنك المركزي عن حياده ليحذر من تداعيات انفصال فوضوي

الصناعي انخفض بـ0.7 بالمائة في الأشهر الثلاثة المنتهية، بينما نما قطاع الخدمات البريطاني الكبير بـ0.2 بالمائة وهي أقل زيادة منذ يونيو الماضي. ودخلت حملة الانتخابات العامة في بريطانيا مراحلها الأخيرة، الإثنين الماضي، مع سعي رئيس حزب المحافظين بوريس جونسون إلى حشد الأصوات لإنهاء سنوات من الشلل والمجادلات حول عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي.

ويأمل جونسون في استعادة الأغلبية المحافظة التي خسرتها تيريزا ماي في الانتخابات الأخيرة التي جرت قبل عامين فقط، ليتمكن من تنفيذ بريكست وتسوية النقاشات حول مكانة بريطانيا في العالم.

وقال جونسون، الخميس الماضي، إن احتمال عدم الوصول إلى اتفاق للتجارة بعد بريكست بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بحلول نهاية 2020 "لن يحدث". وتعهد بأن تغادر بريطانيا الاتحاد المؤلف من 28 دولة بنهاية يناير المقبل وعدم تمديد فترة انتقال بعد الانسحاب من المنتظر أن تنتهي في ديسمبر 2020، وهو شيء يقول منتقدون إنه لا يترك وقتا كافيا للوصول إلى اتفاق جديد للتجارة بين الجانبين.

وقال جونسون أثناء زيارة إلى مصنع في وسط إنكلترا، "من مصلحتهم (الاتحاد الأوروبي) إبرام اتفاق معنا،

تتكرر أحدث المؤشرات أن الاقتصاد البريطاني ظهرت عليه علامات الانكماش وبدأ يفقد قوة الدفع مع قرب حسم ورطة انفصال البلاد عن الاتحاد الأوروبي الشهر المقبل، حيث يؤكد خبراء المال والأعمال في لندن أن ما يحدث يرسم صورة أكثر قتامة للوضع.

لندن - يواجه الاقتصاد البريطاني حالة من عدم اليقين، والتي قد تعترض مسيرته مستقبلا مهما كانت الصيغة النهائية لطاقت لندن من الاتحاد الأوروبي (بريكست) والمقرر نهاية الشهر المقبل.

وسجل النمو أبطأ وتيرة في نحو سبعة أعوام في أكتوبر الماضي لتقدم حالة من الضعف على خلفية انتخابات عامة تجرى الخميس، تعهد الحزبان الرئيسيان المتنافسان فيها بتحيز النمو. وكشفت بيانات رسمية، الثلاثاء، أن قرب الموعد النهائي المحدد لبريكست وتباطؤ الاقتصاد العالمي أثرا سلبا على المصانع وقطاع التشييد في بريطانيا في ذلك الشهر.

وزاد الناتج المحلي الإجمالي بـ0.7 بالمائة مقارنة مع أكتوبر من العام الماضي، وهو أقل معدل نمو منذ مارس 2012 عندما كانت بريطانيا لا تزال تحاول التخلص من آثار الأزمة المالية العالمية. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية، إن النمو سجل تورا في الأشهر الثلاثة المنتهية في أكتوبر 2019 مقارنة مع



ترقب نهاية كابوس البريكست